التوزيع: **محدود**

CS/TCM/CB/NMC/NTBS/1/12
أغسطس 2021

لغة النص الأصلي: **الإنجليزية**

السوق المشتركة
للشرق والجنوب الأفريقي

بناء قدرات لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية بشأن الحواجز غير الجمركية

اجتماع افتراضي

3-4 أغسطس 2021

مسودة التقرير

الموضوع الرئيسي: "الكوميسا نحو التكامل الاقتصادي الرقمي"

2021/AT-rlk

مقدمة

1. عُقدت ورشة عمل الكوميسا لبناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالحواجز غير الجمركية، وتشمل نقاط الاتصال الوطنية ولجان الرصد الوطنية افتراضيًا في الفترة (3-4) أغسطس 2021.

الحضور

2. حضر ورشة العمل وفود من الدول الأعضاء التالية: بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإيسواتيني وكينيا وليبيا وملاوي وموريشيوس ومدغشقر ورواندا وسيشل والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. قائمة المشاركين مرفقة في **الملحق (1).**

الترحيب والكلمات الافتتاحية *(البند الأول في جدول الأعمال)*

3. قام بافتتاح ورشة العمل رسميًا سعادة السفير/ ك. شيلوجيت، الأمين العام المساعد (البرامج) بالأمانة العامة للكوميسا، والذي رحب في كلمته الافتتاحية بالمشاركين وأشار إلى أن هدف ورشة العمل هو بناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالحواجز غير الجمركية، نقاط الاتصال الوطنية ولجان الرصد الوطنية، بشأن تنفيذ لائحة الكوميسا للحواجز غير الجمركية. كما أشار إلى أنه من الأهمية بمكان ضمان إمداد نقاط الاتصال الوطنية ولجان الرصد الوطنية بالمعلومات والمعرفة الضرورية لمساعدة الدول الأعضاء على إدارة الحواجز غير الجمركية وتسويتها عند الإبلاغ عنها. وأعاد الدكتور/ شيلوجيت التأكيد على أنه في الاجتماع الواحد والأربعين الذي عُقد في 26 نوفمبر 2020، قام المجلس الوزاري أيضًا باعتماد اللائحة المنقحة بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل بشأن تنفيذ اللائحة، كما اعتمد إنشاء هيكل جديد لمنتدى الكوميسا الإقليمي بشأن الحواجز غير الجمركية وأكد سعادته أن هذا التدريب سوف يوفر القدرات المطلوبة لفهم اللائحة المنقحة.

4. بالإضافة إلى ذلك، أشار معاليه إلى أنه في حين كان إقليم الكوميسا، من خلال قرار من المجلس الوزاري، أول من قام بإطلاق واعتماد مبادئ توجيهية لجائحة فيروس كورونا المستجد لتخفيف ***القيود*** على حركة الأشخاص والخدمات والبضائع والخدمات عبر الحدود، والتي تم دمجها منذ ذلك الحين في ترتيبات الثلاثية لتشمل الإياك والسادك (تيسير التجارة التي تشتمل على جوانب رصد شاحنات وحمولات المرور العابر واختبار سائقي الشاحنات لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد)، فقد لوحظ أن التدابير التقييدية الجديدة والقائمة تُتَرجم إلى حواجز غير جمركية لا تزال تمثل عوائق أمام التجارة الإقليمية لا تزيد فقط من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، ولكنها أيضًا تتنافى مع هدف رفع مستويات المعيشة للناس في إقليم الكوميسا. وبالتالي، بالنسبة للمسؤولين الحكوميين والهيئات الإقليمية ومشغلي القطاع الخاص وجمعيات الأعمال والخبراء في المجالات المختلفة للتجارة والمسائل المتعلقة بالتجارة، شكل هذا تحديًا ودعوة لمختلف أصحاب المصلحة للتجمع سويًا وإنشاء روابط وثيقة والتعاون وإقامة شبكات العلاقات وإيجاد الحلول من خلال ورشة العمل.

5. بالإضافة إلى ذلك، أشار معالي السفير/ ك. شيلوجيت إلى أنه نظرًا لأن أحد إنجازات لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال القائمة في الدول الأعضاء يتمثل في تقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن السياسات والقوانين التي تشتمل على تدابير قد تؤدي إلى حواجز غير جمركية

وإيجاد حلول متوازنة، فإنه من المتوقع أن يقوم المشاركون بممارسة العصف الذهني وتبادل الخبرات بشأن وضع الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنفيذ لإزالة الحواجز غير الجمركية، نظرًا لأن وجود استراتيجية وطنية وخطة تنفيذ سوف يسفر عن التعجيل بتنفيذ لائحة الحواجز غير الجمركية وإتاحة تدخلات سياسية واضحة للدول الأعضاء.

6. كما أحاط سعادة السفير/ ك. شيلوجيت الدول الأعضاء علمًا بأن الأمانة العامة مستعدة لتقديم دعم مالي حسب الطلب لإضفاء الطابع المؤسسي على لجان الرصد الوطنية، ووضع الاستراتيجيات الوطنية وبرامج العمل لإزالة الحواجز غير الجمركية. كما حث الدول الأعضاء على استغلال هذا الدعم من خلال تقديم الطلبات الرسمية للأمانة العامة. وفي ختام كلمته، دعا جميع المشاركين ليس فقط للتأكد من فهم الإطار القانوني والسياسي لإدارة الحواجز غير الجمركية، ولكن الأكثر أهمية من ذلك هو تقديم توصيات واضحة يجب النظر فيها من جانب أجهزة صنع السياسات بالكوميسا وترجمتها إلى إجراءات سياسية من جانب الدول الأعضاء.

عرض جدول الأعمال/ تنظيم العمل واعتمادهما *(البند الثالث في جدول الأعمال)*

7. عرضت الأمانة العامة بنود جدول الأعمال وأوضحت أهداف ورشة العمل التي تتمثل في توعية المشاركين بما يلي:

أ) لائحة الكوميسا للحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل الخاصة بها، والإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية، وآليات/ أدوات الرصد والتسوية.

ب) الترتيبات المؤسسية للحواجز غير الجمركية في الدول الأعضاء بالكوميسا من أجل تنفيذ لائحة الحواجز غير الجمركية.

ج) تحديد الاحتياجات والموارد المطلوبة لإنشاء هياكل الحواجز غير الجمركية ودعمها في الدول الأعضاء بالكوميسا بطريقة مستدامة.

د) أهمية استخدام مصفوفة إزالة الحواجز غير الجمركية في الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية وتسويتها.

ه) التقرير المرحلي حول تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتفق عليها والدعم الفني والمالي المحتمل الذي يمكن توفيره للدول الأعضاء من أجل وضع الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنفيذ لإزالة الحواجز غير الجمركية.

و) الخبرة العملية بشأن أدوات الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة

ز) تسوية الحواجز غير الجمركية المعلقة والمعلقة منذ فترة طويلة

ح) حاجة الدول الأعضاء بالكوميسا إلى أن يكون لديها استراتيجية وطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية وخطة تنفيذها.

8. توصلت الدول الأعضاء إلى تفاهم بأنه نظرًا لأن هذه الفعالية هي ورشة عمل لبناء القدرات وتطويرها وتعزيزها وتبادل المعلومات، فإن بنود جدول الأعمال، بالنظر في المصفوفة الزمنية للكوميسا وبرنامج عمل لجنة الرصد الوطنية، يتم عرضها للعلم فقط ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء لديها حرية تقديم تحديثات بشأن المسائل الخاصة بالسجلات.

9. قام الاجتماع بناء على ذلك باعتماد جدول الأعمال التالي:

1. الترحيب والكلمات الافتتاحية *(البند الأول في جدول الأعمال)*.

2. عرض جدول الأعمال/ تنظيم العمل *(البند الثاني في جدول الأعمال)*.

3. عرض لائحة الكوميسا للحواجز غير الجمركية/ إجراءات العمل *(البند الثالث في جدول الأعمال)*.

4. عرض حول خطة العمل الإقليمية لتنفيذ لائحة الكوميسا المعتمدة من الاجتماع الأول لمنتدى الكوميسا الإقليمي (تقدم الأمانة العامة والدول الأعضاء آخر المستجدات بشأن ما تم إنجازه على المستوى الوطني) *(البند الرابع في جدول الأعمال)*.

5. تقديم عرض حول الإخطار المعمول به والرسمي للجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية *(البند الخامس في جدول الأعمال)*.

6. تقديم عرض حول وضع الاستراتيجيات الوطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية والحصول على آخر المستجدات/ التقدم المحرز من الدول الأعضاء *(البند السادس في جدول الأعمال)*

7. عرض حول آليات الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة وأوجه التآزر بينها وبين آلية الإبلاغ والرصد والإزالة عبر الإنترنت لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية *(البند السابع في جدول الأعمال)*.

8. تدريب عملي على المعالجة عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة للحواجز غير الجمركية المبلغ عنها. تحديث أسماء نقاط الاتصال وكلمات المرور وتسجيلها، وتنقية البيانات وتحديثها في النظام *(البند الثامن في جدول الأعمال)*.

9. عرض حول مصفوفة الكوميسا المحددة زمنيًا *(البند التاسع في جدول الأعمال)*

10. تقييم الحاجات وخطة العمل لبناء قدرات لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية لإدارة الحواجز غير الجمركية وإزالتها، وتعليقات المشاركين على التدريب وتقييمهم له *(البند العاشر في جدول الأعمال)*.

11. التوصيات وسُبل المضي قُدما *(البند الحادي عشر في جدول الأعمال)*.

12. ما يستجد من أعمال *(البند الثاني عشر في جدول الأعمال)*
13. اختتام ورشة العمل *(البند الثالث عشر في جدول الأعمال)*

العروض التقديمية حول لائحة الكوميسا للحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل *(البند الرابع في جدول الأعمال)*

10. قامت الأمانة العامة بتقديم عرض حول اللائحة والمبادئ التوجيهية المقابلة في إجراءات العمل والتي تتطلب تنفيذًا من جانب الدول الأعضاء، مع إلقاء الضوء على المبادئ التوجيهية التالية:

أ) الأنشطة والمواقف التجارية التي يحتمل أن تؤدي إلى حواجز غير جمركية ينبغي أن تحذرها الدول الأعضاء لتجنب إيجاد حواجز غير جمركية جديدة.

ب) إنشاء مؤسسات الحواجز غير الجمركية للكوميسا وتشكيلها وتحديد مهامها، وهي لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية، على النحو المنصوص عليه في إجراءات العمل.

ج) الإجراءات من أجل إخطار نقاط الاتصال ولجان الرصد الوطنية للأمانة العامة.

د) إنشاء وحد رصد الحواجز غير الجمركية بالأمانة العامة ومهامها.

11. فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، سلط العرض التقديمي الضوء على هيكل وتشكيل لجان الرصد الوطنية التي تمثل القطاعين العام والخاص وجمعيات التجارة والصناعة ودورها في رصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وتسويتها، والتوصيات بشأن الحواجز غير الجمركية المحتملة والإبلاغ عنها وتسويتها على المستوى الوطني .

12. تقدم المبادئ التوجيهية بشأن نقاط الاتصال التوجيه بشأن المؤسسة المراد تعيينها كنقطة اتصال وطنية، وهي في حالة الكوميسا الوزارات المسؤولة عن التجارة ومؤسسة القطاع الخاص المعينة التي تمثل القطاع الخاص.

13. توفر اللائحة آلية منسقة للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها عبر الإنترنت للدول الأعضاء/ الشريكة بالكوميسا والإياك والسادك. وتستخدم 13 دولة عضو في الكوميسا حاليًا النظام الإلكتروني.

14. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء مثل ملاوي وزامبيا وزيمبابوي تقوم بتجريب أداة الرسائل النصية القصيرة، بينما نفذت جزر القمر أداة الرسائل النصية القصيرة في عام 2017.

15. هذا، وقد شكلت ثماني دول أعضاء في الكوميسا جزءًا من البرنامج التجريبي الممول من بنك التنمية الأفريقي لوضع قواعد بيانات التدابير غير الجمركية، والذي تم توسيعه ليشمل ثماني دول إضافية، منها أربع دول أعضاء في الكوميسا. وقد تم التماس تمويل إضافي من برنامج تيسير التجارة الممول من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر للانتهاء من قواعد

البيانات لبقية الدول الأعضاء بالكوميسا، بحيث يتم نشر قواعد البيانات الإقليمية بحلول نهاية 2022. وسوف يتم نشر قواعد البيانات من أجل الشفافية ودعم مبادرات تحسين بيئة التجارة بالكوميسا من خلال تحديد التدابير التقييدية للتجارة.

المناقشات

16. بحثت المناقشات المسائل التالية:

أ) تم توضيح أن اللائحة تنص على كيفية التعامل مع حالة استمرار وجود أحد الحواجز غير الجمركية في إحدى الدول الأعضاء: المرحلة الأولى (التشاور)، والمرحلة الثانية (التيسير)، والمرحلة الثالثة (قرار أجهزة السياسات).

ب) تم توضيح أن جميع الدول الأعضاء باستثناء تونس وليبيا وإريتريا والصومال قد أخطرت بنقاط الاتصال لديها. وفي هذا الصدد، طُلب من الدول الأعضاء تحديث بياناتها في الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني: www.tradebarriers.org.

ج) وبشأن مقترح تصميم قواعد البيانات بتكنولوجيا البيانات المتسلسلة لأغراض تتبع الحواجز غير الجمركية المتكررة (قواعد المنشأ، وتصنيف المنتج، والمعايير)، تم توضيح أنه بمجرد تحديث مسؤول جمع البيانات للنظام الحالي، يُحدث النظام تلقائيا في المنصة العامة للنظام الإلكتروني لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية. وسيتولى مسؤولو جمع بيانات مدربين ضمن التدابير غير الجمركية جمع البيانات وتحديثاتها من البوابات الوطنية للتجارة.

د) قُدم توضيح حول كيفية مشاركة الدول الأعضاء في عملية قاعدة بيانات التدابير غير الجمركية، وأشار إلى أن الدول الأعضاء ستحصل على مساعدة بشأن وضع قاعدة بيانات التدابير غير الجمركية لديها، وأنه بشأن مشاركتها في المرحلة التجريبية لأداة الرسائل النصية القصيرة، ستُرسل الدولة العضوة خطابا رسميا إلى الأمانة العامة تطلب فيه المشاركة في المرحلة التجريبية.

ه) أوضحت الأمانة العامة أن قواعد البيانات الحالية للدول التجريبية قيد التحديث في الوقت الحالي لأنها قائمة على التصنيف السابق من الأونكتاد للتدابير غير الجمركية التي خضعت بعد ذلك للمراجعة من جانب الأونكتاد، وهذا يقتضي مراجعتها وتحديثها لتتوافق مع التصنيف الجديد (2019) من الأونكتاد.

و) أشارت جُزر القُمر إلى أن نظام الرسائل النصية القصيرة لديها لم يعد يعمل بسبب تعيين نقاط اتصال جديدة. وقد أُخطرت جُر القُمر بإرسال نقاط/ بيانات الاتصال الجديدة إلى الأمانة العامة حتى يتسنى إعادة تهيئة النظام.

ز) وحيث أن قاعدة بيانات التدابير غير الجمركية في جُزر القُمر قد حُدثت لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن تلك المعلومات ستُستخدم لتحديث قاعدة بياناتها الخاصة بالكوميسا.

ح) أُوضح أن نقاط الاتصال الوطنية معينة من جانب شؤون الوزارات بالكوميسا في حين عُين أعضاء لجان الرصد الوطنية من مختلف الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص ممن

لهم دور رئيسي يضطلعون به في تيسير التجارة على مستوى التجارة الوطنية والتجارة عبر الحدود.

ط) أُوضح أنه لم يكن هناك قيود على الأعداد في تشكيل لجنة الرصد الوطنية، وأن لجان الرصد الوطنية تتألف من عدة مؤسسات حكومية ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص تتعامل مع الصادرات والواردات في الدولة المعنية.

ي) أوضحت الأمانة العامة أن المسؤولين الإداريين للتدابير غير الجمركية مدربين على كيفية تصنيف التدابير أو تحميلها أو الاحتفاظ بها أو تحديثها في النظام الإلكتروني.

ك) أُوضح أن النظام الوطني للرسائل النصية القصيرة والنظام الوطني الإلكتروني قائمان على برمجيات مختلفة في الوقت الحالي، وأن أداة الرسائل النصية القصيرة الجديدة يجب أن تُربط بالنظام الإلكتروني الذي ييسر الإبلاغ عن كل من عوائق التجارة داخل الدولة، والإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية عبر الحدود. وستُدرب نقاط الاتصال لأداة الرسائل النصية القصيرة على كيفية استخدام الأداة الجديدة.

ل) ذُكر أن تسوية الحواجز غير الجمركية تستغرق وقتا طويلا لأن مؤسسات الحواجز غير الجمركية ليست نشطة على أرض الواقع، ولذلك تُبذل الجهود لتفعيل لجنة الرصد الوطنية.

د. عرض حول خطة العمل الإقليمية لتنفيذ لائحة الكوميسا التي اعتمدها المنتدى الإقليمي للكوميسا في اجتماعه الأول *(البند الخامس في جدول الأعمال)*

17. قدمت الأمانة العامة عرضا حول خطة العمل الإقليمية ألقى الضوء على ما يلي:

أ) على صعيد الترتيبات المؤسسية، قُدمت 8 إخطارات رسمية بلجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال، وستُعمم هذه المعلومات على جميع الدول الأعضاء.
ب) جرى التأكيد على أن الدول الأعضاء مطلوب منها تقديم جميع بيانات الاتصال بشأن لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال: وذلك بتحديد بتسمية المؤسسات والأسماء وأرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني وعناوين الاتصال بالأعضاء.
ج) أنشئت وحدة التدابير غير الجمركية في الأمانة العامة.
د) بناء القدرات/ الوعي نشاط مستمر على المستوى الوطني والإقليمي على أساس الاحتياج.
ه) وضع استراتيجية وطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية وخطة تنفيذ لتوجيه تدخلات السياسات الرئيسية للوصول إلى سوق حر.
و) توطين سياسة إقليمية وإطار قانوني لمواءمتهما مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية.
ز) تشرف أنشطة المنتدى الإقليمي للحواجز غير الجمركية على تنفيذ اللائحة وخطة العمل.

المناقشات

18. قُدم مقترح أثناء المناقشات أنه على سبيل المُضي قُدما على صعيد الترتيبات المؤسسية، ولغرض الشفافية، يجب تعميم بيانات لجان الرصد الوطنية/ نقاط الاتصال التي جرى الإبلاغ بها على جميع الدول الأعضاء تشجيعا للدول الأخرى على الإخطار وإتاحة التواصل بين لجان الرصد الوطنية.

19. قُدمت توصية بأن الكوميسا يجب أن تفعّل استخدام منصات التواصل الاجتماعي.

20. شاركت رواندا وزامبيا تجربتهما بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، وتفعيل لجان الرصد الوطنية لديهما، والمشاركة في المنتديات الإقليمية للحواجز غير الجمركية كما هو الحال في الإياك ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ونظم رصد الحواجز غير الجمركية والمشاركة في قواعد البيانات التجريبية في الأونكتاد.

عرض حول الإخطار المعمول به والرسمي للجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية *(البند السادس في جدول الأعمال).*

21. قدمت الأمانة العامة عرضا يذكر المشاركين بأن جميع الدول الأعضاء من المفترض أن تُشكل نقاط الاتصال لديها وتُخطر الأمانة العامة بها. كما تضمن العرض نموذجا أُرسل مع الدعوات يهدف إلى توحيد الوثائق المقدمة التي تلقي الضوء على تلك الإخطارات الثمانية التي قُدمت حتى الآن من بوروندي ومصر وإسواتيني (جزئيا) ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وزامبيا وزيمبابوي.

المناقشات

22. فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، تمت الإحاطة بأن بوروندي ومصر وإسواتيني (جزئيًا) ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشل وزامبيا وزيمبابوي قدمت إخطارات رسمية للجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال. وقد تم الاتفاق على أن هذه المعلومات سوف يتم تعميمها على جميع الدول الأعضاء لتشجيع الدول الأخرى على الإخطار وإتاحة التواصل بن لجان الرصد الوطنية. وقد تم الاتفاق أيضًا على أن الدول الأعضاء يجب أن تقدم جميع جهات الاتصال الخاصة بها للجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال: مع تحديد المؤسسات والأسماء وأرقام الهواتف/ عناوين البريد الإلكتروني وعناوين جهات الاتصال لجميع الدول الأعضاء التي تستخدم النموذج الموحد المقدم من الأمانة العامة. وقد تعهدت مصر وزامبيا وبوروندي وأوغندا بتقديم معلومات محدثة، كما تعهدت بتقديم أية بيانات ناقصة بعد الاجتماع، في حين قدمت سيشيل إخطارها في نفس يوم ورشة العمل.

عرض حول وضع الاستراتيجيات الوطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية وتلقي آخر المستجدات/ التقدم المحرز من الدول الأعضاء *(البند السابع في جدول الأعمال)*

23. قدمت الأمانة العامة عرضا يؤكد على الحاجة إلى وضع استراتيجيات وطنية توجه الدول الأعضاء بشأن ما تسعى إلى تحقيقه من ناحية إزالة الحواجز غير الجمركية وطريقة إشراك شركاء التجارة الآخرين على المستوى الإقليمي، وأكد العرض على أهمية تلك الاستراتيجيات الوطنية. كما ألقت الأمانة العامة العرض على دورها في تيسير وتنسيق الدعم في إزالة الحواجز غير الجمركية من خلال توفير الدعم الفني والمالي.

المناقشات

24. أشارت رواندا أثناء المناقشات إلى أن استراتيجيتها الحالية تشمل الفترة 2020-25، وأشارت زامبيا إلى أن استراتيجيتها التي وُضعت بمساعدة فنية ومالية من الأمانة العامة تشمل الفترة 2021-23.

25. أشارت الأمانة العامة إلى أن لديها تمويلاً متاحًا من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لدعم الدول الأعضاء من أجل أنشطة بناء القدرات والتوعية، والتي تحتل الأولوية، ووضع الاستراتيجية الوطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية، وإنشاء أدوات الرسائل النصية القصيرة. وحتى تحصل الدول الأعضاء على المساعدة، مطلوب منها أن تقدم طلبا رسميا بموجب خطاب إلى الأمانة العامة. يمكن الحصول على تفاصيل بشأن الدعم المقدم من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر من الموقع الإلكتروني: https://eutradesupport.comesa.int/

عرض حول آليات الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وتسويتها وإزالتها عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة (الكوميسا/ الثلاثية)؛ والترتيبات المؤسسية، وأوجه التآزربينها وبين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية *(البند الثامن في جدول الأعمال)*

26. قدمت الأمانة العامة عرضًا حول الآليات عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة بالثلاثية مبرزة أوجه التآزر مع آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تناول العرض بالتفصل الجوانب الفنية والخصائص الرئيسية للنظم، والترتيبات المؤسسية، وإدارة النظم، وأوضح دور نقاط الاتصال ولجان الرصد الوطنية في الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية وتسويتها من خلال الآلية. وبعد العرض، أحاطت جزر القمر بأنها قد قامت بتعيين نقاط اتصال جديدة وأن أداة الرسائل النصية القصيرة لديها بحاجة إلى إعادة تنشيط. وقد تم توجيه النصيحة إلى جزر القمر بتقديم تفاصيل نقاط الاتصال الجديدة وتنظيم اجتماع افتراضي لإعادة تثبيت النظام وتقديم التدريب لنقاط الاتصال.

المناقشات

27. ركزت المناقشات على ما يلي:

أ) تشكيل نقاط الاتصال ولجان الرصد الوطنية وتعيينها واختصاصاتها من حيث صلتها بإدارة الآليات على مستوى الكوميسا والثلاثية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
ب) الترتيبات المؤسسية بالكوميسا وحالتها وسُبل المُضي قُدما بشأن تحديث السجلات الوطنية لنقاط الاتصال الخمسة المُعينة لكل دولة عضوة بما في ذلك بيانات الاتصال.
ج) علاقة الإبلاغ بين النظام الإلكتروني للثلاثية على الإنترنت ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وما زال أعضاء الكوميسا في استخدام النظام الإلكتروني للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية بين الدول الأعضاء في الكوميسا، واستخدام آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية التي يواجهونها في دول في الأقاليم خارج الثلاثية.
د) ارتفاع معدل تغيير نقاط الاتصال في الدول الأعضاء. وثمة حاجة لتنفيذ أنشطة دورية لبناء القدرات تهدف إلى تحسين الكفاءة في إدارة النظام الإلكتروني. كما يجب أن يُلتفت إلى بحث النظم الوطنية التي يمكن أن تساعد أنشطة رصد الحواجز غير الجمركية في نقاط الاتصال. وقد

أبلغت زامبيا ورشة العمل أنها قد أعدت نظاما أوليا يمكن النظر فيه بوصفه أداة رصد للحواجز غير الجمركية لاستخدام نقاط الاتصال.

تدريب عملي على المعالجة الإلكترونية وعن طريق الرسائل النصية القصيرة للحواجز غير الجمركية المبلغ عنها. تحديث أسماء نقاط الاتصال وكلمات المرور وتسجيلها، وتنقية البيانات وتحديثها في النظام *(البند التاسع في جدول الأعمال)*

28. قدمت الأمانة العامة عرضا يوضح للمشاركين من الناحية العملية كيفية استخدام النظم الإلكترونية على شبكة الإنترنت لمنطقة التجارة الحرة للثلاثية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وألقى العرض الضوء على أن تلك النظم كانت متوفرة باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية واللغة البرتغالية، بالإضافة إلى توفير برنامج ترجمة من موقع جوجل (Google). وقد ركز هذا التوضيح العملي على ما يلي:

أ) إنشاء حساب والتسجيل والدخول إلى النظام.
ب) معالجة الحواجز غير الجمركية في النظام.
ج) الاطلاع على التقارير المرحلية حول حالة الشكاوى المبلغ عنها.

29. كما أوضحت الأمانة العامة كيفية إدارة وحدات الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتسوية الحواجز غير الجمركية بوصفها نقاط اتصال، والتحليل الذي يُجرى، والتفاعل بين بعضها البعض باستخدام المنصة.

المناقشات

30. طُرحت المسائل التالية أثناء المناقشات وجرت مناقشتها:
أ) شُجعت الدول الأعضاء على استخدام النظام الإلكتروني لتسوية الحواجز غير الجمركية، وخصوصا نظام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للشكاوى بشأن الحواجز غير الجمركية ضد الدول غير الأعضاء في الثلاثية، مع ملاحظة أن استخدام النظام الإلكتروني يتيح التنسيق المتناغم لهذه المسألة، كما يتيح حفظ السجلات؛
ب) لوحظ أن ثمة حاجة للكوميسا لدعم وضع استراتيجيات وطنية، وتفعيل للجان الرصد الوطنية من أجل تعبئة الموارد لدعم برامج أنشطة التوعية؛
ج) جرى توضيح عدم وجود أطر زمنية محددة لتسوية الشكاوى.

31. أُبلغت ورشة العمل أيضا بأن أداة الرسائل النصية القصيرة التجريبية قيد التنفيذ في جُزر القُمر وملاوي وزامبيا وزيمبابوي. وهناك بعض الدول الأعضاء مثل رواندا وأوغندا وكينيا تستخدم بالفعل أدوات إبلاغ وطنية عن طريق الرسائل النصية القصيرة. كما أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد اعتمدت هذه الأداة حيث سجل عدد من الدول الأعضاء بالكوميسا للمشاركة في البرنامج التجريبي القاري لهذه الأداة. وكانت الملاحظات تتمثل في أن هناك حاجة لتوحيد الأدوات الوطنية الموجودة بنظام الرسائل النصية القصيرة للسماح بالإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية بين الدول الأعضاء بالكوميسا. وقد شُجعت الدول الأعضاء على النظر في تنفيذ أداة الإبلاغ عن طريق الرسائل النصية القصيرة. وأشارت جُزر القُمر إلى أن نظام الرسائل

النصية القصيرة لديها لم يعد يعمل بسبب تعيين نقاط اتصال جديدة. وقد أُبلغت جُزر القُمر بضرورة إرسال نقاط/ بيانات الاتصال الجديدة إلى الأمانة العامة حتى يتسنى إعادة تهيئة النظام. وأشارت رواندا إلى أن لديها بالفعل أداة لتسوية الحواجز غير الجمركية عن طريق الرسائل النصية القصيرة.

عرض حول مصفوفة الكوميسا المحددة زمنيا والتوصيات وقرارات تسوية الحواجز غير الجمركية العالقة وطويلة الأجل وتحديثها *(البند العاشر في جدول الأعمال)*

32. قدمت الأمانة العامة تحديثا حول مصفوفة الكوميسا المحددة زمنيا لإزالة الحواجز غير الجمركية، مع إلقاء الضوء على ما يلي:

أ) الحواجز غير الجمركية طويلة الأجل.
ب) الأطر الزمنية والمراحل المختلفة لتسوية الحواجز غير الجمركية وفقا للائحة الكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية.
ج) دور وحدة الحواجز غير الجمركية التابعة للأمانة العامة في تنفيذ لائحة الحواجز غير الجمركية.

المناقشات

33. قدمت ورشة العمل ملاحظات أثناء المناقشات حول الحواجز غير الجمركية طويلة الأجل، وأن الدول الأعضاء يمكنها النظر في استكشاف أدوات تنفيذ بديلة تُعجل من معالجة الحواجز غير الجمركية العالقة، وبذلك تحد من حالات التأخير.

تقييم الحاجات وخطة العمل لبناء قدرات لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية لإدارة الحواجز غير الجمركية وإزالتها، وتعليقات المشاركين على التدريب وتقييمهم له *(البند 11 في جدول الأعمال)*

34. في إطار مناقشة هذا البند، قدمت بعض الدول الأعضاء قوائم عامة إرشادية للأنشطة ذات الأولوية لتلقي دعم الأمانة العامة، وأشارت إلى حاجتها للتشاور داخليا وتقديم أنشطة شاملة مع بيان التكلفة للنظر فيها. واتُفق بناءً على ذلك على أن تعمم الأمانة العامة نموذجا لتوجيه الدول الأعضاء إلى تقديم طلبات حاجات تفصيلية رسميا بناء على الأنشطة ذات الأولوية مع بيان التكاليف. وسوف تنظر الأمانة العامة في الحاجات المُقدَّمة، بما في ذلك القائمة الإرشادية المقدمة إلى ورشة العمل *(الملحق 2)*

ي. ما يستجد من أعمال *(البند الثاني في جدول الأعمال)*

35. لا يوجد بنود أخرى للمناقشة.

التوصيات وسُبل المضي قُدما *(البند الثالث عشر في جدول الأعمال)*

قدمت ورشة العمل التوصيات وسُبل المُضي قُدُما على النحو التالي:

1) على الأمانة العامة عقد ورش عمل لبناء القدرات دوريا لنقاط الاتصال ولجان الرصد الوطنية من أجل تعزيز تنفيذ الدول الأعضاء للائحة.
2) الدول الأعضاء غير المشمولة في برنامج إعداد قاعدة بيانات التدابير غير الجمركية التابعة لبرنامج بناء القدرات بالثلاثية، وتشمل جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وليبيا والصومال والسودان وتونس، ستتلقى المساعدة بشأن إنشاء قواعد بيانات التدابير غير الجمركية لديها.
3) على نقاط الاتصال الوطنية ولجان الرصد الوطنية أن تطلع بصورة مستمرة على لائحة الكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية، وإجراءات العمل.
4) على لجان الرصد الوطنية وضع برامج عملها وخططها الوطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية التي تشمل عقد اجتماعات دورية.
5) على لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية إنشاء قنوات اتصال بينها وبين لجان الرصد الوطنية المقابلة لها في الدول الأعضاء الأخرى، مثل وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات تطبيق وتساب (WhatsApp) لتيسير الإبلاغ السريع والتسوية السريعة للحواجز غير الجمركية. وعلى الأمانة العامة إنشاء مجموعة على تطبيق وتساب (WhatsApp) تتكون من الأعضاء القائمين للجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية التي جرى تأسيسها من أجل التواصل في الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وتسويتها.
6) على جميع الدول الأعضاء التي لم تبلغ الأمانة العامة بنقاط الاتصال الوطنية ولجان الرصد الوطنية لديها على النحو الذي تنص عليه اللائحة أن تبادر إلى ذلك بأسرع ما يمكن.
7) على الأمانة العامة أن تعمم بيانات أعضاء لجان الرصد الوطنية التي جرى الإخطار بها على جميع الدول الأعضاء وذلك لإتاحة التواصل السهل والفعال بين لجان الرصد الوطنية.
8) ستقدم الأمانة العامة الدعم الفني والتمويل لأنشطة بناء القدرات التالية في جميع الدول الأعضاء.
9) أنشطة التوعية حول الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية وتحديدها من أجل تحقيق ظهور على أدوات الإبلاغ الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت والإبلاغ عن طريق الرسائل النصية القصيرة.
10) وضع استراتيجية وطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية.
11) أنشطة تسوية الحواجز غير الجمركية طويلة الأجل، بما في ذلك الدراسات الفنية، وبعثات التحقق، والمشاركة الثنائية للدول الأعضاء؛
12) تنفيذ أداة الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية عن طريق الرسائل النصية القصيرة.

13) على الأمانة العامة تسهيل إعادة تثبيت أداة الرسائل النصية القصيرة في جُزر القُمر وتدريب نقاط الاتصال الوطنية ولجان الرصد الوطنية.
14) على الدول الأعضاء تقديم طلبات رسمية إلى الأمانة العامة بشأن المساعدة الفنية والتمويل للأنشطة سالفة الذكر.
15) على الأمانة العامة تعميم نموذج لتوجيه الدول الأعضاء لتقديم طلبات حاجات تفصيلية رسميا بناء على الأنشطة ذات الأولوية مع بيات التكاليف الإرشادية.

اختتام ورشة العمل.

36. وفي ختام ورشة العمل، توجهت الأمانة العامة بالشكر إلى جميع المشاركين على حضورهم ومشاركتهم الفعالة. فالحضور والمشاركة الفعالة يبعثان على الثقة في التزام الدول الأعضاء بتنفيذ لائحة الحواجز غير الجمركية من أجل زيادة حجم التبادل التجاري داخل الكوميسا. وذكرت الأمانة العامة أيضا أن ورشة العمل قد حققت النتائج المرجوة، وأن توصياتها بشأن أنشطة بناء القدرات ستُنفذ حسب توفر الموارد.